

## الذخيرة

بخلاف أشقاص شفيعتها واحد فالتفريق من جهة الشفيع فرع في الكتاب إذا كان الثمن عبدا  
معينا فمات بيد البائع قبل دفعه ضمنه البائع ويأخذ الشفيع بقيمة العبد وعهدته على  
المبتاع لأن الشفعة وجبت بعقد البيع فإن وجد بالعبد عيبا رده واخذ من المبتاع قيمة  
الشقم لتعذره بنفوذ الشفعة بخلاف البيع الفاسد الذي تبطل فيه الشفعة لتعذر الرضا به  
بخلاف العيب ولو استحق العبد قبل قيام الشفيع بطل البيع والشفعة لبطان اركانها وهو العوض  
أو بعد اخذ الشفيع نفذ ورجع البائع على المبتاع بقيمة الشقم كانت اكثر مما اخذ فيه من  
الشفيع أو اقل ولا تراجع بينه وبين الشفيع كبيع ثان قال ابن يونس قال عبد الملك ينتقض  
ما بين الشفيع والمشتري شقم ما بيد البائع والمشتري ثم إن شاء الشفيع أخذ ثم يجعل بيد  
البائع مما تراجعإليه ويترك وان كانت قيمة الشقم اكثر له الأخذ بها أو اقل رجع الشفيع  
بما بقي مثاله قيمة العبد خمسون اخذ بها الشفيع فلما استحق رجع البائع بقيمة شقمه ستين  
فلا تراجع بينهم عند ابن القاسم للفوت بأخذ الشفيع وكذلك لو كانت قيمة الشقم اربعين  
وعبد الملك يخير الشفيع بين اداء عشرة تمام الشقم أو رد الشقم وان كانت قيمة الشقم  
اربعين استرجع عشرة لكشف الغيب أن قيمته هي ثمنه فيها يجب أن يأخذ الشفيع قال اللخمي  
إن تغير الشقم بزيادة أو نقصان مما يرد به رجع البائع على المشتري بقيمته وكانت الشفعة  
للشفيع بمثل تلك القيمة وان استحق العبد أو رده بعيب بعد الإشفاع وقبل الفوت بين  
المشتري والشفيع لأنه لا يرد الشقم واختلف بماذا يشفع فعند ابن القاسم بقيمة العبد كما  
لو كان قائما بيد مشتريه لم يرد له لأن الأخذ بيع حادث وقال عبد الملك وسحنون بقيمة الشقم  
لأن القيمة عادت ثمنا وهي التي وزن المشتري وكذلك لو كان البيع بطعام فاستحق أو رد بعيب  
بعد الأخذ يرجع البائع بقيمة شقمه وتبقى الشفعة على قول ابن القاسم بمثل القمح وعلى قول  
عبد الملك بقيمة الشقم وهو